

في مطلع شهر كانون الأول الفائت، موعد انتهاء المهلة الممددة لعمل هيئة تلقي شكاوى أهالي المفقودين، كنا ننتظر من مجلس الوزراء وضع حد لمعاناتنا، وذلك من خلال إعلان ما توصلت إليه الهيئة الرسمية المذكورة من نتائج، فوجئنا بتمديد جديد لها ستة أشهر أخرى، دون صدور أي توضيح لأسباب هذا الإجراء عن السلطة أو الهيئة.

الأمر الذي أثار لدى الأهالي مشاعر الريبة والمرارة وموجة من الاستنكار، وهم الذين علقوا الآمال على هذه الهيئة بعد أن طمأنتهم منذ نشوئها أنها لن تألو جهداً لوضع حد لمآسيهم واعدة الأحياء من ذويهم.

كنا ننتظر جواباً أو إجابات على تساؤلاتنا، فتضاعفت أسئلتنا.

أول سؤال يطرح هو: لماذا هذا الصمت وقد سبق لهذه الهيئة أن أعلنت، بعد التمديد الأول لها، بأنها أوشكت على إنجاز مهمتها، وأنها بالتأكيد لن تحتاج إلى مدة الأشهر الستة الإضافية التي أعطيت لها!؟

السؤال الثاني والبديهي جداً هو: ماذا فعلت الهيئة الرسمية بالحالات التي تكون لديها قناعة بأماكن تواجد أصحابها، نتيجة المستندات والأدلة التي زودها أهاليهم بها والشهود العيان الذين أدلوا بإفاداتهم أمامها، وهي التي أعلنت أكثر من مرة بأن هذه الحالات تشكل أولويات اهتماماتها!؟

السؤال الثالث هو: ما هي الخطوات الجديدة و الجدية، التي لم يتسنى للهيئة الرسمية القيام بها خلال السنة الأولى من عمرها، والتي تتوي سلوكها خلال فترة التمديد الحالية لإنجاز عملها، وذلك بما يتناسب مع طبيعة هذه القضية الإنسانية من جدية وشجاعة، وما تتطلبه من هذه الهيئة، رئيساً وأعضاء، من تحمل مسؤولياتهم كاملة أمام ضمائرهم وحكم التاريخ. وهنا نتوجه إلى الدولة بكافة سلطاتها بالمطالب التالية:

١- توضيح أسباب هذا التمديد.

٢- إعلان ما توصلت إليه الهيئة الرسمية في عملها: إلى أين توصلت، العدد الإجمالي للملفات التي قدمت، تصنيفها حسب الجهة المسؤولة عن الاخفاء، عدد الأحياء من بينهم، ما العمل المنوي القيام به لاطلاق سراح هؤلاء؟

٣- إعلان إذا ما كان هناك عقبات تعترض استكمال عمل الهيئة الرسمية، وفي حال الإيجاب، فما هي الخطوات التي ستتخذ لتذليلها؟

٤- هل أن هذا التمديد هو الأخير من أجل إنجاز الاستقصاء الجدي عن الذين خطفوا وفقدوا في داخل لبنان وفي كل من سوريا واسرائيل، أم أنه سيليه التمديد تلو الآخر تطبيقاً لمبدأ "اللجان مقبرة القضايا" لا سمح الله؟

٥- إدراج لائحة شاملة بأسماء جميع المفقودين والمنسيين في سجون العدو الإسرائيلي مع المطالب التي تعمل السلطات اللبنانية وتضغط من أجل تحقيقها عبر الأمم المتحدة والقنوات الدبلوماسية والسياسية ولاسيما مطلب الإفراج الفوري عن الأسرى المعترف بوجودهم من قبل العدو واستعادة مزارع شبعا (سبق للجنة الرسمية الأولى أن أحصت ٢١٦ شخصاً لم تعترف اسرائيل بوجودهم الذي من المفترض أن يضاف إليهم العدد الذي أحصته الهيئة الرسمية الحالية).

٦- إعلان وفاة المخطوفين والمفقودين بعد التثبت من ذلك بالوسائل المعروفة وبالدلالات القاطعة لقطع الشك باليقين واتخاذ الإجراءات كافة المترتبة عن ذلك، علماً أن تحقيق هذا المطلب يبقى متعزراً ما لم يجر الإعلان عن عدد الأحياء من هؤلاء المختفين المخفيين واعدتهم إلى ذويهم.